أمواج المتوسط

مجلة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
www.unepmap.org العدد ٥٦

ثلاثون عاماً والزخم يشتد ص٤

إلى جانب:

حماية فقمة المتوسط ص١١

سفراء البيئة:
التثقيف البيئي في مخيمات الأطفال ص٨

أصوات من المتوسط
آخيم شتاينر يتحدث إلى «أمواج المتوسط» ص١٢

المرجان الأحمر:
أثر صيد المرجان الأحمر على المتوسط ص١٠

أهلاً بكم في أمواج المتوسط

يظهر هذا العدد من مجلة أمواج المتوسط في حلة مختلفة وإخراج جديد تماما. وتتناول المقالات قضايا راهنة ومتنوعة موضحة بالصور الملونة. وبالتأكيد فإن المجلة قد اكتسبت المزيد من الدينامية ومن المفترض أن تجتذب أعداداً أكبر من القراء.

وفي المقام الأول فإن هذا العدد متوافر في صيغة إلكترونية ومن ثم فإنه متاح على الفور لجمهور أوسع بكثير من جمهور الأعداد السابقة الورقية. وإلى جانب الاستفادة من الوسائل الإلكترونية الحديثة الموضوعة تحت تصرفنا، فإن توزيعنا لهذا العدد من مجلة أمواج المتوسط إلكترونياً يعني خفضنا لاستهلاك الورق، ومن ثم إسهامنا، وإن بشكل بسيط، في حماية البيئة.

وفي هذا العدد فإننا نسلط الأضواء على بعض الأنشطة التي تم تنفيذها عام ٢٠٠٦ في سياق الاحتفال بالذكرى الثلاثين لإبرام اتفاقية برشلونة. ومثّلت هذه الأحداث ذروة نشاط برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في عام ٢٠٠٦. ويعتبر إبرام اتفاقية برشلونة قبل ثلاثين عاماً، والذي جاء بعد اعتماد خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، معلماً بارزاً في تاريخ المتوسط فيما يتصل بحماية البيئة البحرية ومن ثم فإنه كان يستحق الاحتفال به على النحو اللائق. كما يسعدنا أن يضم العدد مقابلة مع السيد آخيم شتاينر المدير التنفيذي الجديد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول هذا الموضوع.

إننا على ثقة من أن هذه المبادرة الجديدة ستحظى باستقبال طيب. وفي الوقت ذاته، فإننا نرحب بكل الاقتراحات والملاحظات المتعلقة بسبل تحسين الأعداد المقبلة من المجلة.

بول ميفسود
منسق خطة عمل
البحر الأبيض المتوسط

UNEP
MAP

أمواج المتوسط | العدد ٥٦

ص١٠ يعتبر التلوث عاملاً محتملاً آخر يسهم في اختفاء المرجان الأحمر. ولا تتوافر بعد معلومات كافية عن أثره على هذا المرجان؛ غير أن أي تغير في العوامل البيئية (مثل مدخلات الترسب، وارتفاع درجة حرارة مياه البحر، وزيادة المحتوى التغذوي) يلحق أضراراً شديدة على ما يبدو بقدرة مستعمرات المرجان على البقاء.

المزيد على الصفحة ١٠

الافتتاحية

ص٤ ثلاثون عاماً والزخم يشتد

أخبار المتوسط

ص٦ التنمية المستدامة
تحقيق التنمية الصناعية المستدامة في المتوسط

ص٨ سفراء البيئة:
التثقيف البيئي في مخيمات الأطفال

الغوص

ص١٠ الذهب الأحمر في المتوسط
قيد التمحيص الدقيق

أصوات من المتوسط

ص١٢ آخيم شتاينر
يتحدث إلى «أمواج المتوسط»

في الميدان

ص١٤ حملة تنظيف المتوسط لعام ٢٠٠٦

ص١٦ أشد الأنواع البحرية المتوسطية
تعرضاً للانقراض

ص١٨ ١٩٧٦-٢٠٠٦:
ثلاثون عاماً في حماية المتوسط

تقويم المتوسط

ص٢٠ أحداث عام ٢٠٠٧

العدد 56/كانون الأول-ديسمبر 2006
المحرر: Luisa Colasimone
التصميم: www.edenbranding.com
الاخراج: ingreece@hotmail.com
صورة الغلاف: MAP/messinis
الرمز: 1105-4034

تصدر مجلة أمواج المتوسط عن وحدة تنسيق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط باللغات العربية، والإنكليزية، والفرنسية. وهي تعتبر مصدراً غير رسمي للمعلومات ولا تعكس بالضرورة رأي الخطة أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
ويجوز إعادة إنتاج المحتويات، فيما عدا الصور، دون إذن، وذلك للأغراض غير التجارية فحسب، على أن من الواجب الإشارة إلى المصدر. ويسعد الناشر أن يتلقى نسخة من أي مطبوع يتضمن مقتطفات من أنباء مجلة أمواج المتوسط، ومقالاتها، ومقابلاتها. ولا تعبّر التسميات المستخدمة للكيانات الجغرافية، وطريقة عرض المواد، إطلاقاً عن رأي للناشر بشأن الوضع القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو لحدودها.

MAP/United Nations Environment Programme
Mediterranean Action Plan
48, Vassileos Konstantinou Avenue, 11635 Athens, Greece

Tel: 00 30 210 72 73 100
Fax: 00 03 210 72 53 196/7
E-mail: unepmedu@unepmap.gr

ثلاثون عاماً والزخم يشتد

عام ٢٠٠٦ يشهد انقضاء ثلاثين سنة على إبرام اتفاقية برشلونة

تشكل اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق البحرية للبحر المتوسط، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية برشلونة، الإطار القانوني لتنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وكانت البلدان المتوسطية والجماعة الأوربية قد اعتمدت هذه الاتفاقية عام ١٩٧٦ لتشكل الأساس القانوني لأنشطتها. إذ تمثل الاتفاقية الأداة التي تتيح للبلدان اتخاذ كل التدابير المناسبة لمنع التلوث في البحر المتوسط، والتخفيف منه، ومكافحته، والقضاء عليه، ولتعزيز البيئة البحرية إسهاماً في التنمية المستدامة.

ومنذ إنشاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط قبل ثلاثين عاماً ساهمت بشكل واسع في الحد من التلوث في هذا البحر. وأنشأت الخطة مجموعة كاملة من الصكوك القانونية، والبرامج، والتوصيات التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة وساعدت كثيراً على حماية بيئة إقليم المتوسط.

وعلى مدى الأشهر الماضية أثبتت الخطة مجدداً أن المتوسط هو تراث مشترك ينبغي صونه، وأن مشاركة كل البلدان الساحلية واستخدام كل الموارد المتاحة هو أمر ضروري للمضي قدماً، وأن دور الخطة التنسيقي حاسم في هذا المجال.

وخلال النزاع الإسرائيلي اللبناني في الصيف الماضي تلقت الخطة طلباً عاجلاً لتقديم المساعدة من وزارة البيئة اللبنانية للتصدي للتلوث النفطي على طول شواطئ لبنان الذي شكل تهديداً للبيئة البحرية في الإقليم.

وألحق التلوث، الناجم عن قصف محطة للكهرباء على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب بيروت، الضرر على امتداد ١٥٠ كيلومتراً من ساحل البلاد، ووصل النفط حتى سورية شمالاً. وتسربت كمية تتراوح بين ١٠٠٠٠ و١٥٠٠٠ طن من زيت الوقود إلى مياه المتوسط.

وقامت مجموعة عمل الخبراء المعنية بلبنان بإعداد خطة العمل الدولية للمساعدة تحت إشراف المركز الإقليمي للاستجابة الطارئة للتلوث البحري في البحر المتوسط ووزارة البيئة اللبنانية.

وأثناء النزاع، لفتت المنظمة اهتمام أجهزة الإعلام إلى الأضرار البيئية المحدقة بالإقليم.

وزير الشؤون البحرية اليوناني، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية أثناء إطلاق خطة العمل الدولية للمساعدة.

وزير البيئة اللبناني يُطلع المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع التلوث النفطي في لبنان.

التلوث النفطي على طول الساحل اللبناني

وفي ١٧ آب/أغسطس عُقد مؤتمر دولي في أثينا ضم مسؤولي الأمم المتحدة وخبرائها، وعلى رأسهم أخيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمين العام للمنظمة البحرية الدولية، إلى جانب بلدان الإقليم، والمفوضية الأوربية. وساند المجتمعون خطة ترمي إلى التصدي لحالة الطوارئ القائمة في الإقليم. وقدم ذلك برهاناً جديداً على أن خطة عمل البحر المتوسط كانت على مدى السنوات عملية فريدة بفضل سمة بارزة واحدة هي جلوس البلدان النامية أو المتقدمة، الكبيرة أو الصغيرة، المتباينة في ثقافاتها وتقاليدها حول الطاولة كأنداد للعمل معاً من أجل النهوض بالبيئة المتوسطية.

وليس هناك من منظمة إقليمية تحظى بمثل ما تحظى به خطة عمل البحر الأبيض المتوسط من مصداقية وثقة لدى بلدان المتوسط. ومن الواجب أن يُبنى دورها المستقبلي في الإقليم على أساس هذه القوة الفريدة.

بول ميفسود
منسق خطة عمل
البحر الأبيض المتوسط

منذ إنشاء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط قبل ثلاثين عاماً أسهمت بشكل واسع في الحد من التلوث في هذا البحر. وأنشأت الخطة مجموعة كاملة من الصكوك القانونية، والبرامج، والتوصيات التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة وساعدت كثيراً على حماية بيئة إقليم المتوسط.

تستضيف الحكومة اليونانية أمانة خطة عمل البحر المتوسط في أثينا منذ عام ١٩٨٢. وباعتبارها أيضاً المكتب التمثيلي للأمم المتحدة في اليونان، تقوم الخطة مع المكتب الإعلامي للأمم المتحدة بالاحتفال بيوم الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر وذلك برفع علم الأمم المتحدة إلى جانب علم اليونان على الأكروبوليس. ويوضع أكليل من الزهور على ضريح الجندي المجهول في ساحة سنتاغما وسط أثينا أثناء الاحتفال بهذه المناسبة تحت رعاية نائب وزير الخارجية اليوناني.

تحقيق
التنمية الصناعية المستدامة في المتوسط

تعتبر الصناعة إحدى القوى المحركة الرئيسية للتنمية الاقتصادية في معظم البلدان المتوسطية، علماً بأنها ما تزال مصدراً بارزاً للتلوث البري اللاحق بالإقليم، ولاسيما من حيث خطورة الانبعاثات الملوِّثة المعنية ومداومتها. ولهذا فإن كبح الآثار البيئية المرتبطة بالأنشطة الصناعية والحد منها بصورة متدرجة يعتبر هدفاً أساسياً لا بد من بلوغه على طريق التنمية المستدامة في إقليم المتوسط.

وتشهد البلدان المتوسطية مستويات متباينة من التقدم في تطوير أطر القوانين والسياسات المتصلة بمكافحة التلوث الصناعي والحد منه. فالبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوربي، مثل كرواتيا وتركيا، أو البلدان السائرة على طريق الترشيح لهذه العضوية، كألبانيا، والبوسنة والهرسك، ومونتينغرو، تقوم باتخاذ خطوات هامة نحو التطبيق الفعال لمعظم لوائح الاتحاد الأوربي. وبالمثل فإن هناك اتجاهاً في بعض بلدان جنوب المتوسط لاعتماد أهداف ومعايير بيئية مماثلة لما هو معتمد في الاتحاد الأوربي تدريجياً، وذلك نتيجة مشاركتها في مبادرات الشراكة الأوربية، مثل سياسة الجوار الأوربية والشراكة الأوربية المتوسطية.

تطبيق القوانين واللوائح الحالية والجديدة

على أن التحسن في تدعيم الأطر القانونية في تلك البلدان لم يترافق بعد مع التطبيق الفعال للقوانين واللوائح القائمة والجديدة على حد سواء. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك الافتقار إلى اللوائح الثانوية والتنفيذية، وعدم توافر الموارد البشرية والمالية للسلطات الحكومية المسؤولة عن تطبيق اللوائح؛ وتداخل المسؤوليات وتوزيعها غير الدقيق بين السلطات المختلفة المعنية بالحماية البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فقلما تترافق لوائح التحكم والضبط مع الآليات اللازمة لتيسير الامتثال المتدرج للوائح البيئية و/أو الحد من الأثر البيئي.

ولم تتم بعد معالجة مسألة تطوير اتفاقات طوعية بين السلطات العامة والقطاع الصناعي في معظم بلدان شرق المتوسط وجنوبه. وبالمثل فإن الرسوم البيئية لا تتسم حالياً بتوازن جيد مع الصكوك الاقتصادية التي تيسر الاستثمار في التقنيات النظيفة. وقد يسفر هذا الاتجاه عن أثر سلبي على أداء القطاع، حيث أن مبدأ «على الملوِّث أن يدفع الغرامة» سيتحول بالنسبة إلى الشركات الضخمة إلى مبدأ «من حق دافع الغرامة أن يُلوِّث». في حين أن الاتجاه المذكور سيضع ضغطاً مفرطاً على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستجابة للمتطلبات البيئية. وعلى غرار ذلك، فإن العديد من الصكوك القائمة التي تروج للمواقف التفعيلية ما يزال يركز على التدابير التصحيحية (الطرف النهائي) عوضاً عن التركيز على التدابير الوقائية (الإنتاج النظيف)، مما يعني إن الإدارة البيئية تقع خارج نطاق الإدارة العامة للشركات، وأنها تشتمل على استثمارات ضخمة ليس لها من فائدة سوى الامتثال إلى اللوائح البيئية.

ومن جهة أخرى، يتحقق تقدم بطيء في تنفيذ نظم الإدارة البيئية (ISO ١٤٠٠٠ وEMAS) كأدوات تنافسية لمساعدة الشركات على دخول الأسواق الدولية. وفيما يتعلق بخطط بطاقات التعريف الإيكولوجية وجوائز الأداء البيئي فإنها ما تزال ضعيفة التطور في بعض البلدان.

وتتسم البلدان المتوسطية الأعضاء في الاتحاد الأوربي بسعة انتشار الصكوك الطوعية، وثمة مشكلة شائعة في هذه البلدان وهي العدد المفرط للقوانين البيئية والتشريعات المصاحبة وبالتالي ضرورة التحديث المتواصل لأطرها القانونية وفقاً للوائح الجديدة للاتحاد الأوربي. وقد اتُخذت بعض المبادرات بالفعل لمعالجة هذه المشكلات، مثل توحيد النظم القانونية البيئية، مثلاً، لتشمل توجيه الاتحاد الأوربي بشأن التدابير المتكاملة لمنع التلوث وضبطه، وتقدير الأثر البيئي، والقوانين واللوائح المتصلة بإدارة الهواء، والماء، والنفايات.

الإنتاج النظيف في المتوسط:
تضييق الشقة بين الشمال والجنوب

تقوم معظم البلدان المتوسطية باعتماد أو تحديث خططها واستراتيجياتها الوطنية للعمل البيئي، بحيث تدرج فيها قضية الإنتاج النظيف، ونهج منع التلوث. ويعتبر هذان الأمران من العناصر الأساسية في المساعدة على إدخال الأنماط المستدامة في القطاع الصناعي. وترويج الإنتاج المستدام قبل فترة طويلة من الوصول إلى عملية الطرف النهائي. وفي بلدان شرق المتوسط وجنوبه على وجه الخصوص التي تشهد تطور مراكز الإنتاج النظيف والمؤسسات المماثلة الأخرى فإن جهود التعاون الدولي و/أو الثنائي تضطلع بدور بارز في مساندة المشروعات والأنشطة الرامية إلى إدخال ونشر مفهوم الإنتاج النظيف. غير أن هذه التدابير تُنفذ في معظم الأحيان لمرة واحدة لا تتكرر، كما أنها تعاني من التشتت، والافتقار إلى التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية. ويرجع ذلك إلى عدم توافر سياسة وطنية للإنتاج النظيف يمكن استخدامها كإطار لتحديد طبيعة التدابير المشتركة الممكنة. وليس هذا الوضع بالمثالي على الإطلاق، إذ أنه قد يؤدي إلى ازدواج الجهود، وإغفال أوجه التضافر، وضعف نشر وتكرار النتائج والمخرجات المحققة. وثمة بضعة بلدان فحسب تسعى بصورة منظمة إلى العناية بأمر مسألة الإنتاج النظيف، ووضع سياسات وطنية لتحديد وإدماج احتياجات الإنتاج النظيف وأولوياته. وقد أطلق إقليم المتوسط بالفعل بعض المبادرات الإيجابية للعمل نحو تحقيق التنمية الصناعية المستدامة، إلا أن الحاجة ما تزال تدعو إلى بذل جهود كبرى لتضييق الشقة الفاصلة بين شمال الإقليم وجنوبه. ويعتبر تنسيق التشريعات الوطنية القائمة، ومن ثم تعزيزها وتوسيع إطارها، من بين المسائل الملحة التي تحتاج إلى معالجة. وإذا ما كنا نطمح إلى بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية دون إحداث تدهور بيئي، فإن من الواجب أن نتخذ التدابير الضرورية لتشجيع تقانات الإنتاج النظيف، مثل توفير الحوافز، واقتسام «الدراية» التقانية.

سفراء البيئة:
التثقيف البيئي
في مخيمات الأطفال

يعمل هذا البرنامج على تقريب الأطفال من الطبيعة ويعلمهم الحاجة إلى اتباع سلوك معنوي وأخلاقي ضماناً لبقاء الإنسان. ويرمي البرنامج إلى مساعدة الأطفال على تفهم أن طاقة الصون التي تمتلكها الطبيعة ضخمة، ولكن قدرتها على الاحتمال يمكن أن تستنفد نتيجة اضطرابات النظم الإيكولوجية.

وجاء إطلاق مبادرة «سفراء البيئة» للمرة الأولى في اليونان خلال صيف عام ٢٠٠٦، وذلك على يد اتحاد البيئة في أثينا، وهو منظمة غير حكومية وغير ربحية، بالتعاون مع السيد جان ميشيل كوستو عضو مجلس إدارة الاتحاد المذكور وبمساندة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط.

ويعمل برنامج سفراء البيئة، الذي صممه السيد كوستو وفريقه من الخبراء، بنجاح في بقاع أخرى من العالم وهو يستضيف الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة والرابعة عشرة من العمر. وخلال البرنامج الذي يستغرق أسبوعين تُتاح للأطفال فرصة التعرف على النظم الإيكولوجية ومشكلاتها، وتعلم الحقائق بشأن بقضايا الطبيعة والبيئة المتصلة بالطاقة، وإعادة التدوير، والتحلل والتنوع البيولوجيين، والسلسلة الغذائية.

ويقوم المدربون المهنيون، الذين يتحدثون الإنكليزية، والألمانية، واليونانية، بتعليم الأطفال سبل استخدام طاقة الشمس والريح لإعداد العصائر أو خبز الكعك بالاعتماد على المواقد الشمسية. كما يتعلم الأطفال استخلاص الأسمدة من النفايات العضوية، ويكتشفون قيمة وفن إعادة التدوير وطرق استخدام المواد المعاد تدويرها. وتعتبر البستنة من بين المجالات التي يتم فيها ربط الأساليب الإيكولوجية بالعمل الاجتماعي المجتمعي.

وإلى جانب النزهات الخلوية، يقوم الأطفال بعمليات الغوص بالمنشاق للتعرف على الكثير من الحقائق عن النظام الإيكولوجي البحري وسبل حمايته. وينخرط الأطفال بنشاط في مشروع بحثي يُنفذ بالتعاون مع «المركز الهيليني للبحوث البحرية».

ووفقاً لما يقوله المنظمون فإن الأطفال المشاركين في هذه المشروعات كجزء من فريق دولي لن يتمكنوا فحسب من تعميق فهمهم للطبيعة ووسائل صونها، بل أنهم سيكتسبون المزيد من الثقة بالنفس وسينهضون بقدراتهم الاجتماعية. وبالإضافة إلى الاختبارات والتمارين العملية والميدانية، فإن البرنامج يتضمن الألعاب، والرحلات، والأنشطة الاستجمامية.

«ليس هذا مجرد مخيم لهو صيفي، أنه فرصة للأطفال من كل أنحاء العالم لكي يتعلموا كيف يمكن لهم أن يشاركوا بنشاط وأن يسهموا بصورة إيجابية في صون كوكبنا».

للإطلاع على مزيد من المعلومات عن برنامج سفراء البيئة يرجى الاتصال بالعناوين التالية:

www.aote.org | www.athensenvironmental.org

«ليس هذا مجرد مخيم لهو صيفي. أنه فرصة للأطفال من كل أنحاء العالم لكي يتعلموا كيف يمكن لهم أن يشاركوا بنشاط وأن يسهموا بصورة إيجابية في صون كوكبنا».

الذهب الأحمر في المتوسط قيد التمحيص الدقيق

في أعقاب الاجتماع العادي الرابع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (بورتوروز، سلوفينيا، تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٥)، جرى حض مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة على اقتراح خطة عمل لصون النظام الإيكولوجي المرجاني في البحر المتوسط. وفي هذا الإطار نُظِّم منتدى حول المرجان الأحمر في مدينة طبرقة التونسية في أيار/مايو عام ٢٠٠٦. وهدف المنتدى إلى تقييم وضع المرجان الأحمر كعنصر من عناصر التراث الطبيعي والثقافي في المتوسط.

والمرجان الأحمر (Corallium Rubrum, Linnaeus, 1758) هو أحد الأنواع المندرجة في التراث الثقافي المتوسطي ومن بين أبرز الأحجار الكريمة التاريخية المعروفة (٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد). وكان هذا المرجان يعتبر تعويذة قوية، وقد استخدمه السومريون، والمصريون، والفينيقيون، والإغريق ثم الرومان في صنع المجوهرات، والحلى، وأشياء مختلفة؛ كما قاموا باستعماله في طلي الجدران والأواني. وفي البداية كان الناس يعتقدون أنه شجرة بحرية صغيرة، طرية وخضراء اللون، تغدو صلدة حال تماسها مع الهواء؛ ولهذا فقد أطلقوا عليه اسم «شجرة الحجارة» (Lithodendrum). ولم يتم إثبات أن المرجان الأحمر ينتمي إلى مملكة الحيوان إلا في عام ١٧٢٢ على يد العالم الفرنسي بيسونيل.

ويعيش المرجان الأحمر في المتوسط أساساً، وتتراوح مناطقه بين المياه السطحية في الموائل ذات الضوء الضعيف (الكهوف والنتوءات) وحتى أعماق تصل إلى ٢٥٠ مترا. ويكثر هذا المرجان في مياه المتوسط الغربية إلا أن له حضوراً شديد الموضعية في الحوض الشرقي (البحر الأدرياتيكي وبحر إيجه). ويعتبر المرجان الأحمر واحداً من الأنواع الشهيرة في النظام الإيكولوجي المرجاني، علماً بأن هذا النظام يحتل المرتبة الثانية بين النظم الإيكولوجية المتوسطية من حيث التنوع البيولوجي.

المرجان الأحمر: عنصر هش من عناصر التراث الثقافي المتوسطي

ويندرج المرجان الأحمر في عدة اتفاقيات دولية هي:

بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في المتوسط (بروتوكول SPA/BD) المعتمد عام ١٩٩٥ والذي ينظم استغلال هذا النوع (المرفق الثالث)؛

اتفاقية صون الحياة البرية والموائل الطبيعية الأوربية (اتفاقية برن، ٧٩/٩/١٩)، التي تُدرج المرجان الأحمر ضمن أنواع الحيوانات المحمية في المتوسط (المرفق ٣)؛

التوجيه الأوربي بشأن صون الموائل الطبيعية والحيوانات والنباتات البرية (توجيه الموئل، ٩٢/٥/٢١) الذي يُدرج المرجان الأحمر ضمن الأنواع الحيوانية التي تهم المجموعة الأوربية والتي يخضع صيدها واستغلالها لتدابير إدارية (المرفق ٥).

وسعى منتدى طبرقة إلى تقييم وضع المرجان الأحمر كعنصر من عناصر التراث الطبيعي والثقافي في الموسط. وتناول الجزء الأول تاريخ استغلال المرجان الأحمر والإتجار به؛ أما الجزء الثاني فعني ببيولوجيا النوع، وما يواجهه من تهديدات، وتطورات تقنيات الصيد. وناقشت مائدة مستديرة ضمت كل الجهات المعنية الجهود المبذولة في ميادين إكثار المرجان الأحمر وإحياء موائله، واستعرضت البحوث الجارية في هذا الصدد.

وأبرزت الأوراق المقدمة إلى المنتدى الأهمية الثقافية للمرجان ودوره في تعزيز العلاقات بين شعوب المتوسط على مدى العصور. ومن زاوية اقتصادية اجتماعية وثقافية فإن تجارة المرجان قد اضطلعت، وما تزال، بدور بارز في بعض المناطق. وحتى اليوم يظل المرجان هو المادة الخام لصناعة ترجع إلى قرون مديدة ويكسب منها الكثير من الحرفيين المختصين رزقهم (الصيادون والغواصون والحرفيون وصانعو المجوهرات) في عدد من البلدان المتوسطية، بينها إيطاليا، وتونس، والجزائر، وإسبانيا، وفرنسا.

ووفرت الأوراق العملية المطروحة بيانات عن الوضع الحالي للمرجان، الذي ما انفك يخضع لضغوط متزايدة. ووفقاً للتقديرات فإن حجم الكميات المصيدة من المرجان الأحمر في البحر المتوسط تصل إلى نحو ٧٠ طناً سنويا. وحتى لو أن المرجان لا يظهر عرضة للتهديد، وأنه غير مدرج في القوائم الحمراء للاتحاد الدولي لصون الطبيعة، فإن استغلال صناعة المجوهرات له قد أسفر كما يبدو عن بعض الظواهر الموضعية لفرط الاستغلال بل وحتى الاختفاء التام من قطاعات المياه السطحية في غرب المتوسط. وأدى ذلك إلى نتيجتين هما: الصيد على أعماق أكبر (ما يزيد على ٨٠ متراً إلى ١٠٠ متر) واستغلال أرصدة لا تتوافر معلومات دقيقة عن حجمها. وبالإضافة إلى ذلك فإن استغلال المستعمرات اليافعة من المرجان ذي الحجم الصغير، الذي تنصب عليه عمليات الإتجار ذات الجودة المنخفضة (مسحوق المرجان المطحون المخلوط بالراتنج التخليقي) يزيد من الأخطار المحدقة بعشائر المرجان.

الإدارة المستدامة يجب أن تتضمن بذل المزيد من الجهود لرصد عشائر المرجان واستغلالها

وبالإضافة إلى الكميات المصيدة، فما تزال هناك بعض تقنيات الصيد التي تلحق ضرراً بالغاً بالبيئة المرجانية. وينطبق ذلك على «صليب سانت آندرو»، وهو أداة صيد تقليدية ظلت قيد الاستخدام حتى فترة وجيزة. وهذه الأداة هي صليب خشبي، ثم أصبح يُصنع من الفولاذ مؤخراً، يجر على قاع البحر على عمق ٥٠ متراً ويدمر لا المستعمرات المرجانية التي تعلق بالشباك فحسب (من طن إلى طنين من المرجان سنوياً)، بل وكل الأحياء التي تعيش في هذه المستعمرات أو ترتبط بها. أما أساليب الصيد الحديثة (وهي الغوص بأجهزة التنفس) فهي أكثر انتقائية وتتيح اصطياد النوع المستهدف وحده.

ويعتبر التلوث عاملاً محتملاً آخر يسهم في اختفاء المرجان. ولا تتوافر بعد معلومات كافية عن أثره على المرجان الأحمر؛ غير أن أي تغير في العوامل البيئية (مثل مدخلات الترسب، وارتفاع درجة حرارة مياه البحر، وزيادة المحتوى التغذوي) يلحق أضراراً شديدة على ما يبدو بقدرة مستعمرات المرجان على البقاء.

وقد تبين من المناقشات بأن معارفنا المتعلقة بالجوانب البيولوجية، والإيكولوجية، والجينية للمرجان الأحمر ليست كافية. وقد تكون تربية المرجان وسيلة لتخفيف الضغط على النوع، إلا أن هذه التربية بعيدة كل البعد عن مرحلة التطبيق العملي. وفي الواقع، وبالنظر إلى انخفاض معدل نمو المرجان (نحو ٦ مم سنويا) فقد خلصنا إلى أن تربية المرجان لا يمكن أن تعتبر بعد بديلاً عن استغلال مستعمراته.

وهكذا فإن الإدارة المستدامة للمرجان يجب أن تشتمل على بذل المزيد من الجهود لرصد عشائره واستغلالها. وبغية تجديد الأرصدة في المناطق المعرضة للصيد الجائر ولإنشاء مستعمرات في موائل جديدة، فإن من الواجب النظر في التوصيات التالية:

- **نشر الوعي في صفوف الجمهور والجهات المعنية المهنية بشأن الإيكولوجيا المرجانية والمرجان كعنصر من عناصر التراث الثقافي؛**
- **ترويج الاستغلال الرشيد عبر ما يلي:**
- **صياغة خطط الإدارة المستندة إلى مبدأ تناوب مواقع الصيد لفترات تتلاءم مع الأنواع المعينة.**
- **حماية الموائل من معدات الجرف والأخطار الأخرى.**
- **صياغة القواعد المتعلقة بالحجم الأدنى للمرجان المصيد، وزيادة رصد معدات الصيد المحظورة واحترام مناطق الصيد.**
- **تدريب صيادي المرجان المهنيين على استخدام تقنيات الصيد الانتقائي والنهوض بسلامة الغطاسين.**
- **تعزيز البحوث العلمية وترويج إنشاء شبكات تبادل البيانات بمساندة المنظمات الإقليمية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط، والبرنامج الإطاري للبحوث والتطوير التقاني في الاتحاد الأوربي، وما إلى ذلك.**
- **وعلى المدى الطويل: مساندة تربية المرجان كبديل عن صيده.**
- **القيام، بالتشاور مع الجهات المعنية، بإنشاء مناطق بحرية محمية، على أن تكون ذات مساحة كافية لتشتمل على محميات للمرجان.**

آخيم شتاينر يتحدث إلى «أمواج المتوسط»

عُين السيد أخيم شتاينر، وهو مواطن ألماني ولد في البرازيل عام ١٩٦١، مديراً تنفيذياً جديداً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هذا العام. وقبل انضمامه إلى هذا البرنامج تولى شتاينر منصب المدير العام للاتحاد العالمي لصون الطبيعة بين عام ٢٠٠١ و٢٠٠٦. وشملت حياته المهنية تولي وظائف مع المنظمات الحكومية، وغير الحكومية، والدولية في بقاع مختلفة من العالم. وفي واشنطن، حيث اضطلع بمهمة كبير مستشاري السياسات في وحدة السياسات العالمية للاتحاد العالمي لصون الطبيعة، قاد شتاينر عملية إرساء علاقات شراكة جديدة بين المجتمع البيئي، والبنك الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي جنوب شرقي آسيا عمل شتاينر كرئيس للمستشارين التقنيين في برنامج للإدارة المستدامة لمستجمعات مياه نهر الميكونغ والإدارة المجتمعية للموارد الطبيعية. وفي عام ١٩٩٨ تم تعيينه أميناً عاماً للهيئة العالمية للسدود التي تتخذ من جنوب أفريقيا مقراً لها.

وهكذا فإن السجل المهني الحافل للسيد آخيم شتاينر في ميادين سياسات التنمية المستدامة والإدارة البيئية، ومعرفته المباشرة بالمجتمع المدني، والمنظمات الحكومية والدولية، وكذلك خبرته العالمية التي تغطي خمس قارات، جعلت منه مرشحاً مختاراً ممتازاً لقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره المدير التنفيذي الخامس في تاريخ هذه المنظمة.

س: لقد تسلمت مقاليد منصبك كمدير تنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكيل للأمين العام للأمم المتحدة منذ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٦. ما هي أولوياتك في منصبك الجديد هذا؟

حسناً، إن أولويتي الأولى هي التعرف على زملائي الجدد هنا في نيروبي وفي مختلف أنحاء العالم. كما أنني ألتقي بالمندوبين الحكوميين الذين يضعون السياسات التي يسترشد بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة عند أدائه لدوره. والأهم من كل ذلك أني أود التواصل مع شركاء البرنامج حول العالم. وباعتقادي فإن نقطة انطلاقنا، باعتبارنا هيئة دولية حكومية، هي الحكومات إلا أن شركاءنا الأساسيين في تحقيق أهداف البرنامج وغاياته هم في الحقيقة المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع العريض على وجه العموم. ولهذا فإن نقاط الانطلاق بالنسبة لي تشمل الاستماع، والتفهم، ومن ثم القيام على أساس ذلك ببناء التحالفات التي تتيح لنا أداء ما يفترض بنا فعله.

س: ما هي برأيك جوانب القوة والضعف التي يتسم بها البرنامج في مجابهته للتحديات البيئية؟

إن البرنامج يدخل الآن مرحلة من التغير والتجديد. وعبر اعتماد خطة بالي الاستراتيجية في الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة، فإن الحكومات قد طرحت أمام البرنامج تحدياً فريداً وزودته بأداة فريدة أيضاً لكي يغدو منظمة 'أشد تقشفاً ورشاقة'، وأكثر فائدة في الميدان، وأعظم قدرة على الاستجابة لاحتياجات البلدان. وفي الوقت الحالي فكثيراً ما تعيقنا العمليات الداخلية والاختناقات الإدارية. وإني لأؤمن إيماناً جازماً بأن علينا أن نغير ذلك. إني أود أن أضمن، في نهاية ولايتي الأولى المؤلفة من أربع سنوات، أن يغدو البرنامج منارة ساطعة للقيادة الثقافية والتقدير العلمي، ومحفزاً نشطاً للثورات وتدابير إصلاح السياسات العميقة والمفيدة التي تمس الحاجة إليها في مختلف أرجاء العالم.

س: شهد عام ٢٠٠٥ إحياء الذكرى الستين لقيام الأمم المتحدة. كيف تطور برأيك دور هذه المنظمة على مدى السنوات وهل ما تزال تتمتع بأهميتها، ولاسيما في الميدان البيئي؟

لدي آمال عريضة بشأن الأمم المتحدة والقضية البيئية. فأولاً، نحن في خضم عملية واسعة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. وثانياً، وكما أشرت قبلاً، فإن البرنامج آخذ بالتغير كمنظمة. وثمة تيار حقيقي من الآراء المناصرة الآن للنظم الاقتصادية المستدامة بيئياً، وهو ما ينبغي أن نستفيد منه. وثمة جيل جديد يدرك بصورة متزايدة أنه في الوقت الذي يشكل فيه المال القوة المحركة للعالم، فإن ما يحرك المال في نهاية المطاف هو مليارات الدولارات المتولدة عن سلع وخدمات الكوكب الأرضي: ويشمل ذلك عمليات تنظيف الهواء ومجابهة التحول المناخي التي تقوم بها الغابات والحماية التي توفرها الجروف المرجانية لمصايد الأسماك والشواطئ.

وتتيح بعض الآليات والهيئات التي بدأت بالتشكل على مدى الأشهر الماضية فرصاً حقيقية لا بد لنا من اغتنامها. وهنا فإني أتحدث عن الفريق الرفيع المستوى الذي شكله الأمين العام والمعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية، والبيئة، وكذلك عن المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الإطار المؤسسي للأنشطة البيئية للمنظومة، والتي ترأسها سفيرا المكسيك وسويسرا.

ولأول مرة منذ عقدين، تحظى البيئة والبنيان المؤسسي بمستويات عالية من الاهتمام. إن أمامنا فرصة ذهبية لإصلاح المؤسسات والهياكل المعنية بالسياسات البيئية العالمية والإقليمية. وهي فرصة ينبغي ألا نهدرها

س: لقد وصف التلوث النفطي الذي شهده لبنان عام ٢٠٠٦ بأنه «واحد من أسوأ الكوارث البيئية التي حلت بالبحر المتوسط». ماذا كان دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الشأن وما قيمة مساهمته في معالجة هذا الحادث؟

لقد شعرنا بالقلق الشديد من أثر التلوث النفطي على المجتمعات المحلية الساحلية المنكوبة بهذه المأساة البيئية. كما كان من بين شواغلنا أثر

هذا التلوث في الأجلين القصير والطويل على البيئة البحرية، بما في ذلك التنوع البيولوجي الذي يعتمد عليه الكثير من الناس في معيشتهم وكسب رزقهم عبر أنشطة السياحة والصيد. إن شرقي المتوسط يعتبر نقطة ساخنة من نقاط التنوع البيولوجي، وهو موئل حيوي لأنواع مثل التونة ذات الزعانف الزرقاء والسلاحف البحرية. وقد تمكن البرنامج، بالتعاون مع العديد من الشركاء الدوليين، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية، والمفوضية الأوربية، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية منها والمحلية على حد سواء، من تنسيق عمليات التقدير وأنشطة التنظيف الميدانية حالما سمحت الظروف الأمنية بذلك. وقد استطعنا أن نعتمد على خدمات وخبرات بعض من أبرز الخبراء في هذا المجال وإثارة اهتمام الرأي العام بالوضع من خلال استراتيجية إعلامية منسقة شملت إقامة موقع شبكي يخضع للتحديث باستمرار، وإصدار البيانات الصحفية وإجراء المقابلات الإعلامية.

س: كانت هناك بعض الانتقادات الدولية لبطء استجابة المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاحتياجات المتعلقة بعمليات التنظيف. كيف تقيّم أنشطة البرنامج بعد وقوع التلوث النفطي؟

إن التعاون ما بين الوكالات الذي استطعنا تحقيقه خلال الأيام والأسابيع الأولى من الأزمة اللبنانية يعتبر مثالاً طيباً للطريقة التي ينبغي أن نعمل بها في المستقبل. وكان السبب الرئيسي في بطء رد فعل المجتمع الدولي هو استمرار الأعمال العدائية الذي حال دون القيام بأي تقدير لعمليات التنظيف اللازمة. ومع حلول وقف إطلاق النار ثم رفع الحصار، استطعنا التحرك بسرعة والبدء بالعناية بأمر الشاغل البيئي المباشر في الميدان ألا وهو التلوث النفطي، وكذلك الشواغل الأخرى المتعلقة بالبيئة والصحة العامة.

س: بعد ثلاثة عقود ما تزال عملية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط سائرة بقوة. ما هي برأيك الأولويات ذات الأجلين القصير والطويل لهذه الخطة على مدى السنوات المقبلة؟

لقد ساعد نشوء خطة عمل البحر الأبيض المتوسط قبل ثلاثين سنة على إطلاق عملية ازدهرت لتغدو برنامج البحار الإقليمية الذي يضم الآن ١٨ إقليماً و١٤٠ دولة وكياناً ساحليا. ويندرج المتوسط في عداد أبرز الأقاليم من حيث التنوع الثقافي والاكتظاظ السكاني في العالم. كما أنه يشتمل على عدد من النقاط الساخنة للتنوع البيئي ويوفر خدمات نظم إيكولوجية أساسية. ولقد كانت مبادرات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط منارة هادية للعديد من أنشطة البحار الإقليمية الأخرى، بل إنها أسهمت في تحقيق الاستقرار في الإقليم. إذ شكلت اتفاقية برشلونة الإطار السياسي والدبلوماسي الأول الذي أتاح للبلدان المشاركة في الحوارات وتطويرها: اليونان وتركيا، والبلدان العربية وإسرائيل، خلال السنوات المتوترة لعقدي السبعينات والثمانينات وما بعدها، والبلدان المقسمة لجمهورية يوغسلافيا السابقة. وقد عملت كل هذه البلدان معاً لحماية المتوسط في ظل هذه الخطة المثمرة من خطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما أن خطة عمل البحر الأبيض المتوسط نجحت في إرساء علاقات شراكة متينة: مع مرفق البيئة العالمية، وهيئات الاتحاد الأوربي وكذلك هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وهذا ما جعلها من بين اللاعبين الرئيسيين في الإقليم. وإني أعتقد أن هذه الخطة ستواصل مسارها المختار المتمثل في تحديد جداول العمل والاضطلاع بدور التيسير في الإقليم وعلى المستوى العالمي. وإني لأتطلع إلى التعاون الوثيق مع هذه الخطة في الأشهر المقبلة.

حملة تنظيف المتوسط لعام ٢٠٠٦

تجمَّع المئات من الطلبة هذا العام لتنظيف شاطئ ليديز مايل في ليماسول في قبرص. وساهم في إقامة هذا الحدث مركز البحوث والتوعية البيئية في قبرص. ومهَّد الحدث لتنظيم الأسبوع الأزرق – اليوم المتوسطي في أيلول/ سبتمبر في تركيا.

وقد اجتاحت فرق المتطوعين المجهزة بالقفازات، وأمشاط التربة، وأكياس جمع القمامة ٨٠٠ شاطئ من شواطئ المتوسط خلال صيف عام ٢٠٠٦. وجاء ذلك بمناسبة حملة تنظيف المتوسط التي تتولى تنظيمها منظمة ليغامبيانتي منذ عام ١٩٩٥. وقام بالترويج لها هذا العام مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالإعلام التابع لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والذي ترعاه إيطاليا في ظل اتفاقية برشلونة. ولم يكن الهدف من هذه الحملة تنظيف البيئة من أطنان النفايات البلاستيكية والصلبة الأخرى التي ترمى على الشواطئ فحسب ، بل وكذلك رصد حالة شواطئ المتوسط باستخدام التصوير.

وتقول ميكيلا بريستا منسقة الحملة العاملة في منظمة ليغامبينتي «لقد استطاعت نسخة هذا العام من الحملة حشد أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية من ٢١ بلداً متوسطياً، واستطاعت كل مجموعة جمع ٤٠٠ كغ من النفايات الصلبة وسطيا». وتضيف بريستا «لقد كانت نسبة تزيد عن ٧٠ في المائة من النفايات المجموعة مصنوعة من البلاستيك، ثم جاءت بعد ذلك نفايات الزجاج، والورق، ولفافات التبغ، والنايلون. إن علينا أن نسعى إلى تفادي رمي الفضلات، لأن بمقدور النفايات الصلبة قتل العديد من الحيوانات البحرية، والتسبب في التلوث الكيميائي، وتشويه السمات الجمالية، والإضرار بمصايد الأسماك. وبالإضافة إلى ذلك فإن تحلل المنتجات البلاستيكية يمكن أن يتطلب فترة تصل إلى ألف عام».

البلدان الساحلية المتوسطية تنتج أكثر من ٣٠ مليون طن من النفايات الصلبة سنويا

وطبقاً لما يؤكده تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط بشأن البيئة والتنمية والذي أعدته الخطة الزرقاء فإن «البلدان الساحلية المتوسطية تنتج ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون طن من النفايات الصلبة سنويا. وتصل نسبة مطردة وغير قابلة للتحديد الكمي بعد من هذه النفايات إلى مياه البحر». وهذا هو السبب الذي دفع بمنظمة ليغامبينتي إلى التعاون مع مركز الأنشطة الإقليمية للإعلام في تنظيم حملة تنظيف المتوسط في قبرص خلال اجتماع للجنة المتوسطية للتنمية المستدامة.

ومنذ عام ١٩٩٥ نجحت حملة تنظيف المتوسط في حشد أكثر من ٦٠٠٠ من المنظمات، والمؤسسات العامة، والمدارس، و الجامعات. وتشكل هذه الحملة الأساس لإنشاء الشبكة البيئية الأوربية المتوسطية، وهي رابطة تضم منظمات غير حكومية، ومؤسسات عامة وخاصة (مجالس بلدية، ومدارس، وما إلى ذلك) تتعاون لترويج ومساندة التنمية السلمية والمستدامة في إقليم المتوسط.

وفي نسخة عام ٢٠٠٦ من الحملة، استُخدمت فكرة مبتكرة وهي حض المتطوعين على أن يقوموا، إلى جانب تصنيف النفايات المجموعة وتحديد كمياتها، بالتقاط الصور للمناطق المتدهورة بغية بناء قاعدة بيانات مصورة عن حالة البيئة المتوسطية.

وتشير ميكيلا بريستا إلى أن «قاعدة البيانات المصورة تمثل عنصراً واحداً فحسب من عناصر اللوحة الفسيفسائية الغامضة لحالة سواحل المتوسط: إنها سجل مهم لما يحدث من تقدم أو انكفاء في شواطئنا كل عام».

The United Nations
of the Mediterranean
One
UNEP/MAP COMPONENTS
MEDU (Secretariat) Athens - GREECE
MEDPOL (Pollution Assessment and Control) Athens - GREECE
BP/RAC (Environment and Development) Sophia Antipolis - FRANCE
CP/RAC (Cleaner Production) Barcelona - SPAIN
INFO/RAC (Information and Communication) Rome / Palermo - ITALY
PAP/RAC (Integrated Coastal Area Management) Split - CROATIA
REMPEC (Marine Pollution Emergency) Gzira - MALTA
SPA/RAC (Specially Protected Areas) Tunis - TUNISIA
he UN Environmental
r the Mediterranean
30 years
rovided the
erranean
voice!
UNEP
United Nations
Environment
Programme
Mediterranean
Action Plan
MAP
infoMAP

أشد الأنواع البحرية المتوسطية تعرضاً للانقراض

ثمة حاجة ملحة إلى حماية فقمة المتوسط. وكانت هذه الفقمة التي أحبها قدماء الإغريق وفيرة العدد في الماضي، أما الآن فإن هناك نحو ٥٠٠ فقمة فحسب في مياه المتوسط والمحيط الأطلسي على حد سواء. وتتمثل الأخطار الرئيسية المحدقة بها في افتقارها إلى مصادر الغذاء، وقتلها على أيدي الصيادين، ووقوعها في الشباك كمصيد ثانوي، وإقلاق موائلها، وتلوث البحر.

■ مناطق انتشار فقمة المتوسط

وفي اليونان القديمة، كانت فقمة المتوسط موضوعة تحت حماية الإلهين بوسيدون وأبولو لما تبديه من حب غامر للبحر والشمس. وقد نُقش رأس الفقمة على واحدة من أولى قطع النقود المضروبة قرابة العام ٥٠٠ قبل الميلاد. وتم تخليد هذا الحيوان البحري في كتابات هومير، وبلوتراك، وأرسطو. وبالنسبة للصيادين والملاحين، فإن مشاهدة الفقمة وهي تمرح بين الأمواج أو تتسكع على الشواطئ كانت من بشائر الحظ الطيب.

وقد دخلت فقمة المتوسط السجلات التاريخية منذ ما يزيد على ٢٥٠٠ عام. أما الآن فإنها من بين أندر الحيوانات في العالم. كما أنها من ضمن الأنواع الحيوانية الستة الأشد تعرضاً للانقراض على وجه الأرض.

ورغم إدراجها في قائمة الأنواع المهددة بشدة في ظل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (التذييل الأول) وتصنيف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة (القائمة الحمراء)، وتأكيد قوانين الاتحاد الأوربي على أنها بحاجة إلى حماية صارمة، فإن فقمة المتوسط ما تزال أشد الثدييات البحرية تعرضاً للخطر في أوربا.

وبعد أن كانت الفقمة تعيش ضمن عشائر ضخمة مكوَّنة من آلاف الحيوانات، فإن عددها الحالي يتراوح حسب التقديرات بين ٤٠٠ و٥٠٠ فقمة في مياه المتوسط وبلدان غرب أفريقيا. ويعيش ما بين ٢٠٠ إلى ٢٥٠ فقمة منها في المياه اليونانية.

وتضم المجموعة الوراثية لهذه الفقمة ثلاثة أنواع هي: فقمة المتوسط (Monachus monachus)، وفقمة هاواي (Monachus schauinslandi)، وهما نوعان معرضان للخطر حسب التقديرات، وفقمة الكاريبي (Monachus tropicalis) المنقرضة منذ عام ١٩٥٢.

الأنشطة البشرية والفقمة: تعايش غير متوازن

وتتسم الفقمة بالجبن وهي ضعيفة للغاية إزاء أي نوع من أنواع الإقلاق البشري. وبحلول نهاية القرن العشرين انخفضت أعداد الفقمة انخفاضاً حاداً نتيجة التأثيرات البشرية المتصاعدة مثل الصيد الجائر، وتدمير الموائل، والتلوث البحري، والإزعاج الذي يحدثه السياح، واستنفاد الأرصدة السمكية، والتنافس مع الصيادين التقليديين المحليين على الأسماك.

وكانت الفقمة تعيش في الأصل على الشواطئ والجزر الرملية، غير أنها أخذت تختبئ الآن في الكهوف البحرية بسبب الاستخدام المفرط للبحر والشواطئ. ويؤدي الزحف والضغط البشريان إلى انكماش رقعة الموائل المتاحة للفقمة، كما أنه يزيد من عزلة الجيوب المتناثرة التي تعيش فيها.

ويؤدي النفاذ البشري إلى مناطق الموائل الطبيعية للفقمة، والسياح الفضوليون، وأدلاء الغوص من عديمي الضمير، إلى إقلاق الفقمة وعرقلة تكاثرها. وقد خلّفت أنشطة السياحة الواسعة تأثيرات ضخمة على الفقمة ذات الأعداد المتناقصة أصلا.

كما أن الموائل الجديدة التي اتخذتها الفقمة ليست ملائمة، إذ أن الإناث تضطر إلى وضع صغارها في الكهوف البحرية التي تعتبر محمية من الإقلاق نسبياً ولكنها معرضة في الوقت ذاته للأمواج العاتية وللظروف المناخية الرديئة. وتهدد هذه الحالة حياة صغار الفقمة الذين يمكن أن تسحبهم الأمواج بعيداً، أو أن يصابوا بالأذى، أو أن يغرقوا أثناء العواصف. وقد تؤدي الكثافة المتصاعدة في النقل البحري وما يتبعها من تلوث متزايد للبيئة البحرية إلى تعريض الفقمة للخطر بل وحتى إلى خفض الأرصدة السمكية. وتدخل المواد الملوِّثة إلى البحر عبر عمليات الإلقاء من السفن، والأنشطة البرية، والحوادث البحرية، ومياه الانسياب السطحي المنزلية أو الزراعية. كما أن السموم البيولوجية، مثل الطحالب السامة، فتاكة وتتسبب في معدلات نفوق هائلة. وتسفر هذه السموم عن إصابة الفقمة بالشلل أثناء غوصها وتؤدي إلى غرقها.

ومن بين الأخطار الأخرى التي تهدد الفقمة تناقص الموارد الغذائية المتاحة، والقنص العرضي في معدات الصيد، وعمليات القتل المتعمدة التي يقوم بها الصيادون المحليون الذين ينظرون إلى الفقمة كمنافس لهم على الموارد السمكية المتناقصة يوماً بعد يوم.

حماية فقمة المتوسط

ينخرط الصندوق الدولي للرفق بالحيوان في حماية هذه الثدييات البحرية المعرضة بشدة للخطر منذ سنوات عديدة. وقد عمل هذا الصندوق على النهوض بالمعارف العلمية المتعلقة بعشائر الفقمة وما تتعرض له من أخطار بالاعتماد على سفينة الأبحاث التابعة له والمعروفة باسم «أغنية الحيتان»، كما قام بتمويل عدد من المشروعات المحلية الهادفة إلى حماية الفقمة الراهب، وإنعاشها، وإحيائها، والتي تشمل القيام بعمليات للإنقاذ. كما تتضمن جهود الصندوق نشر الوعي العام والسياسي بهذه المسألة على الصعيدين الأوربي والدولي.

- من بين الأخطار الأخرى التي تهدد الفقمة
- تناقص الموارد الغذائية المتاحة.
- والقنص العرضي في معدات الصيد.
- وعمليات القتل المتعمدة التي يقوم بها الصيادون المحليون
- الذين ينظرون إلى الفقمة كمنافس لهم
- على الموارد السمكية المتناقصة يوماً بعد يوم.

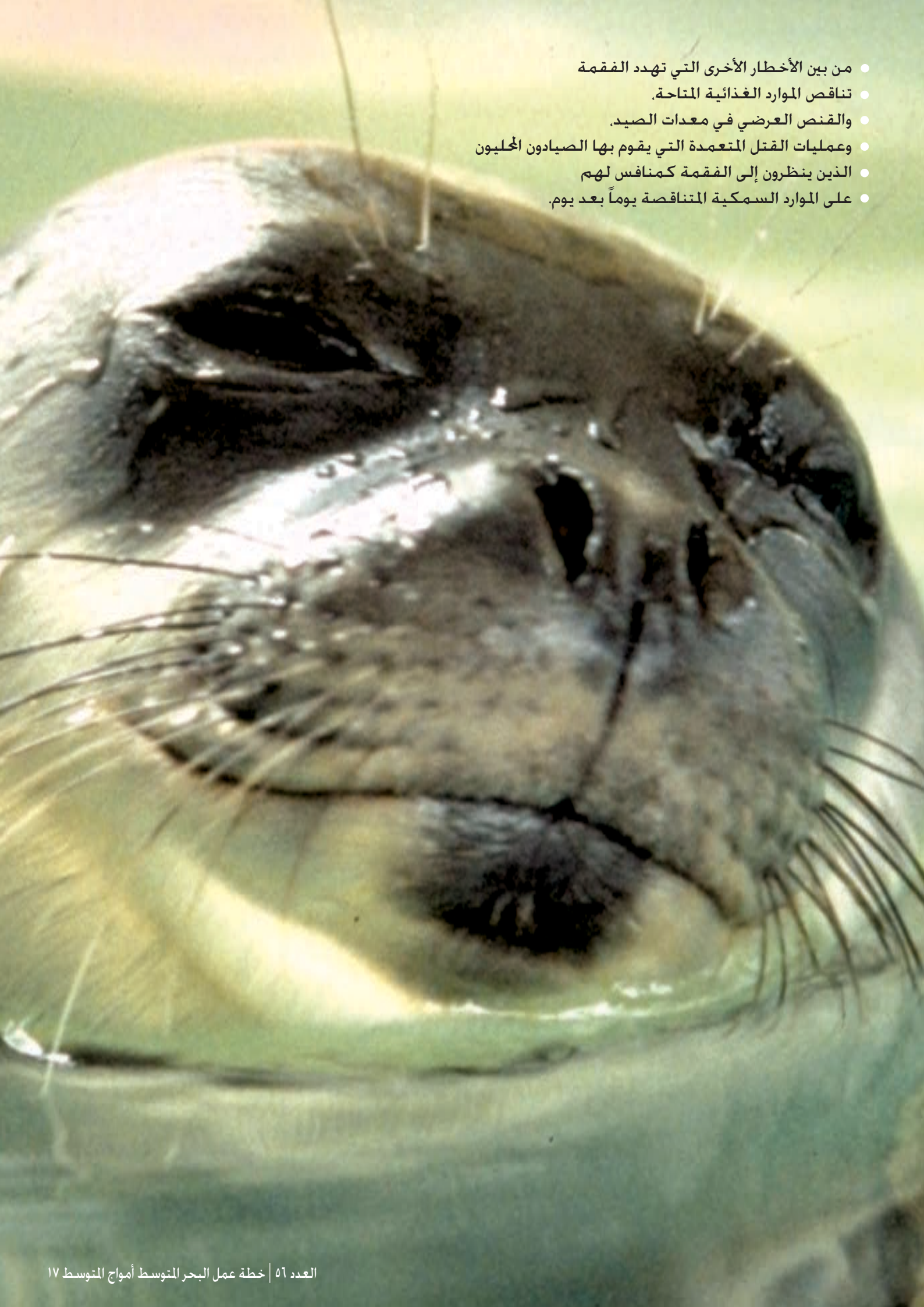

١٩٧٦-٢٠٠٦:
ثلاثون عاماً
في حماية المتوسط

بمناسبة مضي ثلاثين عاماً على إبرام اتفاقية برشلونة واحتفالاً بيوم الأمم المتحدة (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر)، أقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط معرضاً يبرز أنشطة الخطة الرئيسية، وإنجازاتها، والمعالم البارزة في تاريخها.

وكان موضوع هذا المعرض الذي أقيم برعاية السيدة دورا باكويانس وزيرة الخارجية اليونانية هو «إنك تعيش في المتوسط. ولكن هل ينعم بحرك بالحماية؟».

وافتتح المعرض السيد بول ميفسود منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، والسيد إفريبيدس ستيليانيدس نائب وزيرة الخارجية. وشارك في الاحتفال أكثر من مئة مدعو، بما في ذلك ممثلو الوزراء اليونانيين، والسفراء، ومندوبو مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة للخطة، والمنظمات غير الحكومية، وهيئات المجتمع المدني الأخرى.

وحظي المعرض بتغطية إعلامية واسعة. وشملت قائمة الخطباء السيد يانيس فورناس المدير العام لوزارة البيئة، نيابة عن نائب وزير البيئة ستافروس كالويانيس، والسيد إفريبيدس ستيليانيدس نائب وزيرة الخارجية. كما تم بث رسالة مصورة بعث بها آخيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقدم السيد بول ميفسود عرضاً لأنشطة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية.

وأشار السيد فورناس المدير العام لوزارة البيئة في حفل الافتتاح إلى أن «المتوسط كان صلة الوصل منذ قديم الأزمان بين الشعوب التي تعيش حوله. كما كان مهداً للعديد من الحضارات، ومركزاً للتنمية الاقتصادية والتجارية. وفي الوقت ذاته يتمتع المتوسط بثروة بحرية هائلة وبجمال طبيعي ساحر. على أنه مع مضي الزمن ونتيجة للتنمية الاقتصادية والصناعية المكثفة، فقد نشأت مشكلات بيئية حادة، وهو ما يعود أيضاً إلى أن المتوسط هو بحر مغلق. [...]

[...] إن البيئة هي المحلة التي نعيش فيها نحن ويواصل العيش فيها أطفالنا. أنها موطننا وإن حمايتها واجب يقع على عاتقنا جميعا. إن القول المأثور الذي ينص على «إن البيئة ليست ملكاً لنا، وإنما نحن قد

اقترضناها من الأجيال المقبلة» يجسد حقاً معنى حماية البيئة».

وبعد احتفال أثينا، قامت إسبانيا، وهي البلد الذي أودعت لديه اتفاقية برشلونة، بتنظيم حفل تذكاري في برشلونة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وشارك في هذا الحفل، إلى جانب السيد بول ميفسود منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، مندوبون عن السلطات الوطنية والإقليمية الإسبانية.

وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية قدمت خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مساهمات جمة للحد من التلوث في المتوسط.

ومن الزاوية السياسية، فإن هذه الخطة تمثل عملية فريدة بفضل سمة بارزة واحدة هي جلوس البلدان النامية أو المتقدمة، الكبيرة أو الصغيرة، المتباينة في ثقافاتها وتقاليدها حول الطاولة كأنداد للعمل معاً من أجل النهوض بالبيئة المتوسطية لصالح الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

وتتولى أمانة الخطة، التي تستضيفها الحكومة اليونانية في أثينا منذ عام ١٩٨٢، تنسيق جهود البلدان المتوسطية، المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، الرامية إلى حماية البحر المتوسط.

السيد بول ميفسود منسق خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (إلى اليسار) والسيد إفريبيدس ستيليانيدس نائب وزيرة الخارجية اليونانية (إلى اليمين) يفتتحان المعرض.

تقويم المتوسط

التاريخ	اسم الاجتماع	مكان الاجتماع	مسؤول الاتصال
كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧			
١٨-١٩ كانون الثاني/يناير	اجتماع مدراء مراكز الأنشطة الإقليمية	أثينا، اليونان	T. Hema
شباط/فبراير ٢٠٠٧			
٥-٦ شباط/فبراير	جماعة العمل المعنية بتطبيق النهج التفاضلي إزاء الحد من التلوث	لم يحدد بعد	F.S. Civili F. Abousamra
١٢-١٥ شباط/فبراير	الاجتماع الثالث لجماعة العمل المعنية ببروتوكول الإدارة المتكاملة للجهات الساحلية	لوتراكي، اليونان	T. Hema I. Trumbic
آذار/مارس ٢٠٠٧			
٢٦-٢٨ آذار/مارس	الاجتماع الاستثنائي لمنسقي مدبول	لم يحدد بعد	F.S. Civili F. Abousamra
أيار/مايو - حزيران/يونيو			
٣١ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيو	اجتماع اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة	تركيا	P. Mifsud
حزيران/يونيو - لم يحدد بعد	الأسبوع الأزرق	المغرب	مركز الأنشطة الإقليمية المعني بالإعلام
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧			
١٦-١٩ تشرين الأول/أكتوبر	اجتماع نقاط ارتباط خطة عمل البحر الأبيض المتوسط	أثينا، اليونان	T. Hema
تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر			
لم يحدد بعد	الاجتماع الخامس عشر للأطراف المتعاقدة	المرية، إسبانيا	T. Hema

الصور بإذن من: Athens Environmental Foundation; Cleanupoil.com; K.Green; Harmelin; IFAW; INFORAC; MEDASSET; MESSINIS; MOM/DENDRINOS